

التسمية والموقع الجغرافي للعراق

التسمية:

إن أقدم أشكال الحكم قد عرفت في العراق مطلع الالف الثالث ق . م . , وكان بهيئة دويلات المدن , فالحاكم لقب نفسه بحاكم المدينة , فكان حاكم سومر , وحاكم لجش وحاكم أور مثلاً , وفي عصر فجر السلالات ما بين 2800 - 2400 ق.م وحدّ لوكال زاكيزي هذه الدويلات تحت زعامته ليشكل أول دولة في التاريخ , لعدم وجود تسمية لهذه السلطة فقد أسمى نفسه " ملك الاقليم " وهي مضاهية لكلمة الاقليم العربية لفظاً ومعنى . وفي حدود ذلك الزمن أو بعده بقليل ظهر مصطلحان جغرافيان هما " بلاد سومر " ويطلق على الجزء الجنوبي من السهل الرسوبي و " بلاد أكد " ويطلق على القسم الاوسط من السهل، حيث ان أكد تقع ما بين المحمودية والحلة حالياً ، و تتحدد بلاد سومر فيما بين الناصرية والديوانية حالياً ، فيما لا توجد حدود طبيعية بين الدولتين . وبعد ان قام سرجون الأكدى او ابنه نرام سين ما بين 2371 - 2255 ق.م. بتوحيد البلادين ظهر لقب جديد للدولة وحاكمها و " ملك الجهات الاربع " اي ملك العالم او الكون . وعندما طرد ملك الوركاء أوتو - حيكال الكوتيين وحرر البلاد منهم استعمل لقب " ملك بلاد سومر وبلاد أكد " . بعدها جاءت تسميات جديدة هي " بلاد بابل " و " بلاد آشور " و " بلاد الكلدانيين " ، ولقد استعمل عدد من الكتاب اليونانيين والرومانيين وأولهم هيرودوتس هذ التسميات للدلالة على كل البلاد وسطها وجنوبها. وقد وردت تسمية بابلية هي " مات بريتم " وتعني ارض المابين , أي ما بين النهرين وكانت تخص الجزء الشمالي من بلاد ما بين النهرين.

فيما بين القرنين الرابع والثاني ق.م. ظهر عند كتاب اليونان والرومان مصطلح " بلاد ما بين النهرين " Mesopotamia، وقد جاء هذا المصطلح واضحاً في كتاب المؤرخ الشهير بوليبيوس 202 - 120 ق.م. ، ثم تلاه الجغرافي سترابو في استعمال هذا المصطلح ، ثم شاع استخدام هذا المصطلح بعد ترجمة التوراة الى اللغات الاوربية ، حيث وجد فيها مصطلح " ارام نهرايم " اي بلاد ما بين النهرين . واذا كان هذا المصطلح قد دلّ في بدايته على الاراضي ما بين الخابور والفرات ، الا انه صار يدل لاحقاً دلالة قطعية على كل الاراضي ما بين دجلة والفرات من الشمال حتى الجنوب.

وبالنسبة لكلمة " العراق " فقد ظهرت للاستعمال منذ القرن الخامس والسادس الميلادي واطلقوا كلمة العراق اي في العصر الجاهلي ، حتى ان كلمة " العراق " كثر ورودها في الشعر الجاهلي ، واطلقوا كلمة العراق بادئ ذي بدء على الاقسام الوسطى والجنوبية من العراق فيما استخدم البعض لفظاً " العراق العربي " تمييزاً له عن " عراق العجم " وهو الجزء الجنوبي من ايران ، الا انه سرعان ما شمل المصطلح كل العراق الحالي الشمالي والايوسط والجنوبي ، حتى ان مدلول المصطلح قد امتد في القرنين الحادي عشر والثاني عشر ليشمل ما جاور العراق من المناطق الجبلية من ايران وحتى همدان . وتبلورت حدود العراق الحالية بوجه خاص في العهد العثماني (القرن التاسع عشر) ، وفي فترة الاحتلال البريطاني 1917 ، هذا مع استمرار استخدام مصطلح " بلاد ما بين النهرين " مرادفاً ومتوافقاً مع مصطلح العراق حتى الوقت الحاضر .

أما أصل مصطلح العراق ففي اصله ومعناه فقد انصرفت الآراء الى ثلاثة اتجاهات هي :

الاحتمال الاول : ان الاسم " عراق " عربي الاصل ، فكلمة العراق تعني بالعربية شاطئ البحر او سيفه او الشاطئ لدنوه من البحر، او ان معناه حرف الجبل او سفوحه او ما ندعوها اليوم قدماته.

الاحتمال الثاني : ان الاسم اصله فارسي وجاء عن " ايراه " وتعني الارض المنخفضة او الساحل او الارض السفلى وان التسميتين " ايران " و " العراق " اصلهما " ايراك " الفارسية.

الاحتمال الثالث : ويرجع اصل كلمة " عراق " الى العراق القديم، اما من السومريين او الساميين عموماً، وانه مشتق من لفظة " اوروك " وتعني المستوطن ومنها مدينة الوركاء السومرية والمشهورة . وقد يعود اصل الكلمة وفي السومرية ايضاً الى الجذر او العرق للإشارة الى كثرة عروق النخل والشجر فيه . وما يدعم هذا الرأي ما رواه المؤرخ المعروف أومستد بأن اول استعمال لكلمة عراق ورد في العهد الكشي (منتصف الالف الثاني ق.م.) في وثيقة تاريخية ترقى في تاريخها الى حدود القرن الثاني عشر ق . م . ، وجاء فيها اسم اقليم على هيئة " أريقا " الذي صار الاصل العربي لبلاد بابل.

ومن كل هذا ولأغراض هذه الدراسة فأنا نرجح ان يكون لفظ " عراق " عائداً للاحتتمالات الآتية:

-ان اصل التسمية معرباً لمدينة أوروك (الوركاء) السومرية.

- انها جاءت من تشابك عروق النخل والشجر على ارضه ، او كثرة النخل والشجر

- شاطئ الماء وشاطئ البحر

وفي جميع الاحوال نرى ان التسمية عربية الاصل وتمتد جذورها الى حضارة ما بين النهرين في العراق القديم

الموقع الجغرافي واهميته

تعد الدراسات المتعلقة بالموقع الجغرافي للأقاليم والوحدات السياسية ذات اهمية كبيرة لعموم الدراسات الجغرافية ، والدراسات الاقليمية منها على وجه الخصوص ، ذلك لأن خصائص المكان تحدد بالنتيجة شخصيته المتفردة ، وتؤثر بفاعلية في تاريخه السياسي وتوجهات سكانه الاقتصادية والاجتماعية . واذا كان الموقع Site مفهوماً يدل على المساحة الارضية المحدودة التي تشغلها الظاهرة الجغرافية ، فإن الموقع Location ذو دلالة ومضامين واسعة، ومن الوجهة الجغرافية لا بد ان يبين طبيعة العلاقة في المكان بتفرده وما يحتويه من ظواهر وبين ما يجاوره من أماكن وظواهر كثيراً ما تمتلك خصوصيتها ، رغم ما قد تتشابه في بعض منها مع غيرها . وبهذا فان مصطلح الموقع الجغرافي يشتمل على العلاقات المكانية للظواهر القائمة على مواضع ومساحات داخل المكان ، سواء أكانت هذه العلاقات بين بعضها البعض داخل المكان ، أو بينها وبين مثيلاتها قريبة أو بعيدة خارج الاقليم . ولعل القول يكون دقيقاً بوصف الموقع الجغرافي بكونه يحدد منهج وفلسفة وميادين علم الجغرافيا على وجه العموم.

يشتمل مصطلح الموقع الجغرافي على الوجوه الآتية:

الموقع الفلكي

الموقع بالنسبة للمسطحات المائية

موقع الجوار

الموقع الفلكي:

يمتد العراق ما بين دائرتي عرض 6 29 37 شمالاً وخطي طول 39 38-36 48 شرقاً ترك هذا الامتداد آثاره العديدة على أوجه الحياة في العراق ، وفي خصائصه المناخية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية.

ان موقع العراق الفلكي هذا اتاح من الناحية النظرية ان يكون مناخ العراق معتدلاً بحكم امتداده داخل المنطقة المعتدلة الشمالية ، فالى جنوبه المناخ المعتدل الدافئ ، وفي شماله مناخا السهوب والبحر المتوسط

، الا ان موقعه هذا لم يمنحه امكانية فعلية للتمتع بمميزات الاعتدال والدفء ، فوجوده في منطقة انتقالية بين مناطق ضغطية مجاورة متباينة في صفاتها الحرارية وفي خصائص رياحها في شماله وجنوبه وجنوبه الغربي وشرقه أعطى أسبقية لهذه المجاورة في التأثير على خصائصه المناخية ، بدلاً من سيادة الاعتدال المفترضة . وكان من ابرز نتائج هذا الموقع هو وصول ساعات النهار الى 14 ساعة صيفاً ، فيما تقل ساعاته شتاءً الى 10 ساعات فقط ، ما ادى الى تباين مناخي واضح بين الشتاء والصيف . كما ازدادت نسب التبخر واشتدت الحاجة لمياه الري السطحية وساد الجفاف فأجبر السكان على العيش والتركز قرب مجاري الانهار . وبالرغم من الآثار السلبية لهذا الموقع ، فان هذا الموقع قد وهب الاقليم فصل نمو طويل يمتد على اغلب ايام السنة ، فضلاً عن ساعات سطوع شمسي طويلة.

من جهة اخرى ان الامتداد بين دوائر العرض كان محدوداً مما حرم العراق من فرصة التنوع في اقاليم المناخ ، الا ان تباينات السطح قد عوضت عن ذلك ، حيث اوجدت تنوعاً محدوداً في المناخ اسهم بقدر او آخر في توفير امكانية تنوع مماثل في الانتاج الزراعي والصناعي . في الوقت ذاته فان التباين المحدود في المناخ واقليمه قد ساعد على عدم بروز تباينات حادة في التكوين الاثنوغرافي للسكان قد يعرقل انسجام الدولة وبناءها السكاني ، فتحقق بذلك انسجام سكاني نسبي عزز ولو نسبياً في التكامل الاقتصادي والاكتفاء الذاتي النسبي ، وفي تأكيد وحدة الدولة وانسجام اجزاءها ، ومقاومة اتجاهات التطرف والتفكك المبني على استغلال التباينات العرقية والمذهبية والاثنوغرافية النسبية القائمة على ارض العراق ، وكان للموقع الجغرافي فضلاً عن العمق التاريخي دور في ظهورها وتكونها عبر الازمان من دون المساس بوحدة البلاد وسلامة كيائها التاريخي.

الموقع بالنسبة للمسطحات المائية:

يمتلك العراق ساحلاً قصير الامتداد على الخليج العربي يبلغ طوله 60 كيلومتراً ، فيما تبلغ حدوده البرية قرابة 3500 كم ، وبذا فسواحله البحرية تمثل 1.7 % فقط من حدوده الكلية ، وتعد هذه النسبة ضئيلة جداً ولولاها لعدّ العراق من الدول الحبيسة ، خارطة ، وربما عدّ شبه حبيس لقصر هذه الاطلالة . ومما يقلل من اهمية هذا الامتداد ضحالة اعماق المياه عند الساحل ورداءة نوع تربته ، مما يعرقل اقامة الموانئ الا بجهود كبيرة . ويشكل بعد الساحل العراقي عن خطوط الملاحة العالمية الرئيسية تحدياً آخر لعملية ضمان التواصل البحري مع العالم الخارجي . ومن نافلة القول ان دولة كبيرة كالعراق تحتاج لمنافذ بحرية ذات شأن لضمان انسيابية حركة التجارة من والى البلاد عبر الطرق البحرية التي تتميز بانخفاض كلفها

ان ضآلة حصة العراق من السواحل انعكس سلباً على نشاطه البحري الذي بات محدوداً سواء لجهة امتلاكه لوسائط النقل البحري من سفن وناقلات أو من موانئ ومعدات وادارة خطوط النقل , وكذلك ضآلة نصيب الفرد من ثروات البحار كصيد الاسماك وعوائد التجارة البحرية و ثروات البحار العالية والسواحل والمياه الاقليمية من المعادن المختلفة , كما وعدّ توجه السكان البري وليس البحري ناتجاً مباشراً عن قصر ساحله وبعده عن طرق الملاحة العالمية الرئيسية , ولابد من الاشارة الى كثرة النزاعات ما بين العراق ودول جواره البحري ايران والكويت حول تقاسم وتحديد المياه الاقليمية وحدود كل دولة فيها والذي خيم بظلال قاتمة على العلاقات بينها مدة طويلة في منطقة رأس الخليج العربي التي تتشاطأ فيها الدول الثلاث.

ان التقاء مصالح ثلاث دول متشاطئة في مياهها الاقليمية وهي العراق والكويت وايران , يفترض استغلال هذا الموقع للعمل المشترك واستثماره لصالح هذه الدول , غير ان العلاقات العراقية الايرانية كان يشوبها كثير من التوتر وكان من اسباب ذلك هو الاحتكاك القائم والخلاف الناجم عن الخلاف حول الحدود المائية في شط العرب ورأس الخليج العربي , وفيما يخص العلاقة مع الكويت فان تخطيط الحدود المائية فضلاً عن البرية معها ظل تتجاذبه الارادات السياسية المتباينة والاختلاف عليها قائماً , وجاءت أحداث عام 1991 وتخطيط الحدود من قبل مجلس الأمن الدولي والحاق جزء كبير من الممر الملاحي العراقي الرئيس في خور عبد الله وما جاوره في القاعدة البحرية الوحيدة في أم قصر الى الكويت كإضافة مشكلة جديدة للمشاكل القائمة أصلاً منذ ولادة الدولة العراقية الحديثة وحتى اعتراف العراق بدولة الكويت عام 1963.

اما بالنسبة لعلاقات العراق السياسية والاقتصادية بمحيطه العربي الذي يتمتع بما يزيد على 12 الف كم من السواحل البحرية فلم يعوضه الا بالنزر اليسير من الفوائد للضعف الواضح في العمل العربي المشترك , بان ذلك واضحاً في التوترات السياسية والعسكرية بين العراق والكويت منذ عام 1991 ولحد الان . جدير بالذكر ان الخاسر الاكبر في الموقع المائي هو العراق لان لإيران سواحل تمتد على عدة آلاف من الكيلومترات وللكويت سواحل تمتد لما يزيد على 1200 كم فيما تتنافس الدولتان للاستحواذ على هذا المنفذ الساحلي الصغير وذراعيه في شط العرب وخور عبدالله.

الحدود المائية لجمهورية العراق



موقع الجوار:

يقع العراق في اقصى الجنوب الغربي لقارة اسيا , وفي الطرف الشمال الشرقي للوطن العربي , فهو جناحه الشرقي وبوابته نحو الشرق . تجاوره تركيا من جهة الشمال بحدود طولها 377 كم , ومن الغرب سوريا 600 كم والاردن 178 كم , والسعودية بحدود طولها 812 كم، فيما الكويت جنوباً 195 كم , ثم الخليج العربي بسواحل طولها 60 كم من الجنوب , تمثل ايران حدوده الشرقية بطول 1300 كم . وبذلك يبلغ طول حدوده البرية 3462 كم وبإضافة 60 كم سواحل بحرية يكون مجموع طول حدوده الخارجية 3522 كم.

إن احاطة العراق بستة دول قد أدى الى كثرة المشاكل الحدودية معها , فخطوط الحدود معها لم تتبع ظواهر طبيعية عدا بعض المسافات مع تركيا وايران , وحتى هذه كانت مثار نزاعات طويلة كالحدود الفاصلة مع ايران عند شط العرب , فضلاً عن الحدود البرية معها . من جانب آخر فإن هذه الدول تختلف وقد تتجانس

جزئياً في التكوين الاثنوغرافي ، مما خلق تداخلاً أثقل العلاقات مع دول الجوار بمشاكل لا حصر لها ، كما ان المصالح الاقتصادية المشتركة لم تكن القاسم المشترك في وصف علاقات الجوار هذه ، بل كان التقديم للروابط السياسية على سواها في أغلب الأحيان ولكل الدول المتجاورة اقليمياً ، مما أثر سلباً بحكم الاختلاف في العقائد السياسية التي تغيرت بين مرحلة واخرى بتغير القيادات السياسية الأمر الذي أدى الى تغير واضح في شكل وطبيعة العلاقات مع دول الجوار، وفي أحسن الاحوال أنها لم تكن ثابتة الاتجاه والنوايا ، ويغلب عليها العمل الفردي بعيداً عن ضرورات الجوار ، وكثيراً ما كانت الصفة السلبية للعلاقات هي السائدة بل انها كانت كثيرا ما تتحو باتجاه التآزيم وحتى الحروب مثلما حصل في علاقات العراق مع ايران طوال التاريخ حيث يندر العثور على مرحلة خالية من الحروب طوال التاريخ القديم والحديث . ولم تكن علاقات الجوار بين العراق ومحيطه العربي بحال أحسن ، اذ كانت تخضع لأمزجة الحكام ، فحيناً كان العراق ساحة ود وخير له ولمحيطه العربي ، وحيناً آخر كانت اجواء الحرب هي السائدة على المشهد السياسي للعلاقات العراقية - العربية ، وفي تداعيات العلاقات مع سوريا على خلفية الحرب العراقية الايرانية ، ومن ثم ما حصل بين العراق والكويت والسعودية الا دلالة تشير الى ان العلاقات مع دول الجوار لم تبنى يوماً على اسس المصالح المشتركة ومبادئ حسن الجوار . اما العلاقات مع تركيا فلم تكن بأحسن من علاقات العراق مع بقية جيرانه ، فالأطماع في ارض العراق وثرواته ظلت ماثلة ، وكان ملف مياه نهري دجلة والفرات ورغبة تركيا في الاستحواذ عليها من دون رعاية وتأمين الحقوق المكتسبة للعراق على مر العصور ، من أخطر نقاط الخلاف التي عكرت صفو العلاقة مع تركيا حتى الان.

ان علاقات العراق مع دول الجوار جميعاً لم يؤسس لها على قاعدة تبادل المصالح المشتركة، والبناء على النفع المتبادل والفصل بين الجانب السياسي والجانب الاقتصادي ، فقد كانت العلاقات السياسية هي الموجه والزاعي لبقية المصالح مما جعل العلاقات رهينة التجاذبات السياسية ، وهذا المنطق غير المناسب في العلاقات الدولية ينطبق على العراق كما ينطبق على دول الجوار عامة في تعاملها المقابل مع العراق فحينما يكون العراق قوياً تقوّل العلاقات معه الى التوازن ورعاية حقوق الجيرة والتأريخ و المصالح المشتركة الا ان ضعف العراق كان مدعاة نشاط للأطماع وتحفيز لعقد التاريخ وتشجيع على التدخل في شؤون العراق واستثمار ثرواته من دون مراعاة لقواعد التعامل الدولي مع دول الجوار . ان الحل والعقد على مر العصور

كان في قيام دولة وسلطة قوية تفرض هيبتها على ارضها ولكن من دون طمع بحقوق الجيران , وكان هذا كافياً لجعل الجيران يحترمون سيادة العراق وتطلعات اهله.

أهمية موقع العراق الجغرافي:

كان لموقع العراق أهمية بالغة في تاريخه السياسي على مر العصور وحتى وقتنا الحالي , وفيما يبدو أن عمق العراق الحضاري كان سبباً إضافياً في إكساب هذا الموقع أهمية تاريخية منذ القدم, أي ان الموقع الجغرافي كان له الاثر البالغ في تقرير المراحل السياسية التي مر بها العراق , كما إن مكانة العراق الحضارية على مر العصور قد أضافت أهمية بارزة لموقعه الجغرافي والذي جعله محط أطماع الدول المجاورة والبعيدة . وبداية نشير الى ان موقعه كان يمثل جسراً أرضياً بين قارات العالم القديم آسيا وأفريقيا و أوروبا بما تمثله هذه القارات من حضارات عريقة ومطامع سياسية وصراع نفوذ ومسالك للتجارة , وبحكم البناء الحضاري للعراق شكل هدفاً للغزاة ومبتغى لبسط نفوذهم , كما مثل في اوقات السلم مقصداً للتجارة وطريقاً لقوافلها ومسرحاً لحركات السكان ومحط النقاء لثقافات الشعوب المجاورة . وتغايرت أهمية موقعه بحسب قوة نظام الحكم فيه ما بين خضوع المعمورة المجاورة القريبة أو حتى البعيدة لسلطة العواصم التي قامت فيه حيناً , وبسط نفوذ الاقوام الغازية على ارضه حيناً آخر , فالتقت على ارضه الثقافات والاجناس والتجارة وتمازجت وظهرت علاقات جوار متنوعة سلبية وايجابية تركت بصماتها واضحة على علاقات العراق وخصوصية تكوينه.

إن موقع العراق الجغرافي , مضافاً له امتلاكه ثروات اقتصادية على قدر كبير من الاهمية ابرزها مياه انهاره المتدفقة وتربته الخصبة وعمقه الحضاري , هذا الغنى المادي والحضاري الممتد مساحةً بين اقوام وبلدان فقيرة جعله محط اطماعها , وهذا ما يفسر كثرة الغزوات التي تعرضت لها ارضه من جيرانه في الشمال والشرق والجنوب . كما يفسر كثرة وتنوع الهجرات والمهاجرين نحو العمل وطلب الرزق او للحصول على العلوم والثقافة من مراكزها القائمة في بغداد وسامراء وواسط والبصرة والكوفة وسواها . ولقد كانت الهجرة العربية زمن الفتح الاسلامي من شبه الجزيرة العربية أبرز الهجرات أثراً في تكوين شخصية البلد وأهله من جهة التكوين الانتوغي والديني , حتى انها لا تزال قائمة رغم تلاشي الغزوات وانصهار الثقافات

على أرضه وبرزت الثقافة العربية الاسلامية رمزاً لأهله , غير ان روح التسامح والاعتدال سمحت باحتفاظ العديد من المكونات الاصلية من شعبه بخصوصيتها بظل احترام واعتبار المكونات لبعضها ووحداية الدولة .

وإذ تبدلت أهمية موقع العراق الجغرافي وأثر هذا الموقع في حياته السياسية والاقتصادية والاجتماعية , الا ان هذا الموقع لم يفقد تلك الأهمية كلياً , بل ان صورها هي التي تغيرت , فبينما كان العراق رابطاً ارضياً تمر خلاله قوافل التجارة بين قارات العالم القديم أيام الدولة العباسية , لتتنقل سلعاً عديدة مثل السكر والتوابل والعاج والبخور والاحجار ما بين جهات انتاجها ومقاصد استهلاكها , حتى اذا ما أكتشف رأس الرجاء الصالح بالدوار بحرياً حول قارة افريقيا نهاية القرن الخامس عشر , ثم فتحت قناة السويس عام 1869 حتى فقد العراق تلك الأهمية , وصارت القوافل البحرية هي الناقل للتجارة مختصرة الزمن والمسافة وكلفة النقل , وبدا فقد العراق وساطته لطرق القوافل التجارية بتحولها من البر نحو البحر . وفي العصور الحديثة وبعد الحرب العالمية الاولى , واذ ظهر النقل الجوي , فقد استعاد العراق بعض الأهمية لموقعه , حيث تمر خلال سماءه معظم الرحلات الجوية التي تربط ما بين ذات القارات القديمة . ومرة اخرى تتأكد أهمية الموقع هذا بعد اكتشاف واستثمار النفط في العراق والمنطقة , فتعززت أهمية العراق بإضافة البعد الاقتصادي بامتلاكه ثروات نفطية ومعنوية غاية في الأهمية على مستوى الاقتصاد العالمي . وتضاعفت هذه الأهمية بتطور علوم الحرب وبرزت أهمية الموقع الجيوستراتيجي للعراق وادخال العراق على جناح المنطقة الحيوية في قلب العالم وفق النظريات الجيوبولتيكية الحديثة .

الموقع الجغرافي للعراق

